Adab Al-Rafidayn

https://radab.uomosul.edu.iq/

The position of Iraqi representatives on the establishment of political parties 1946-1958

Zainab Mohammad Hasan

Department of History / College of Arts / University of Mosul/ Mosul- Iraq

Luma Abdul Aziz Mustafa

Department of History / College of Arts / University of Mosul/ Mosul- Iraq

Article Information

Article History:
Received April 18th , 2025
Revised May 29th ,2025
Accepted June 16th , 2025
Available Online March 1st ,2026

Keywords:
Independence Party,
National Democratic Party,
Liberal Party,
National Union Party,
People's Party.

Correspondence:
Zainab Mohammad Hasan
zinab.22arp15@student.uomosul.edu.iq

Abstract

After the end of World War II, the Regent of Iraq delivered a speech on December 27th 1945, calling for the revival of democratic life through the restoration of the freedom to establish political parties. In this context, he stressed the importance of supporting the democratic freedoms as a fundamental pillar for building a stable and balanced political system. So, this period, specifically during the second term of Tawfeeq Al-Suwaidi's cabinet, witnessed the government endorsement to establish five political parties, namely:

The Independence Party, the National Democratic Party, the Free Men's Party, the National Union Party and the People's Party.A number of parliament members played a vital role in supporting this step and demanding the strengthening of partisan life, as they believed that the parties represent the voice of the people and they enhance political contribution. Nevertheless, the freedom parties enjoyed did not last for long, as the government, soon, imposed stringent restrictions, particularly, after the declaration of martial law in 1948, which resulted in the parties' headquarters were closed along with the newspapers in addition to that the political leaders were arrested.Attitudes within political circles varied regarding the role of parties; while some saw them as a necessity for strengthening democracy, others considered them as a potential threat against the political stability or as a tool that can be exploited to consolidate government authority. This divergence was further evidenced by the resignations and withdrawals of party members, who confronted unconcealed governmental interference and electoral fraud during the election procedures.

DOI: 10.33899/radab.v56i104.61685, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license ((http://creativecommons.org/licenses/by/4 /).

موقف نواب العراق من تأسيس الأحزاب السياسي 1946 -1958

زينب محمد حسن البك * لمى عبدالعزيز مصطفى **

المستخلص:

* قسم التاريخ/ كلية الاداب / جامعة الموصل/ الموصل -العراق
**قسم التاريخ/ كلية الاداب / جامعة الموصل/ الموصل -العراق

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ألقى الوصي على عرش العراق خطابًا في 27 كانون الأول 1945، دعا فيه إلى إحياء الحياة الديمقراطية من خلال عودة حرية تأسيس الأحزاب السياسية. وفي هذا السياق، شدد على أهمية تعزيز الحريات الديمقراطية بوصفها ركيزة أساسية لبناء نظام سياسي مستقر ومتوازن. وقد شهدت هذه المدة ، تحديدًا في عهد وزارة توفيق السويدي الثانية، الموافقة على تأسيس خمسة أحزاب سياسية، وهي:

كان لعدد من النواب دور محوري في دعم هذه الخطوة والمطالبة بتعزيز الحياة الحزبية، فقد رأوا أن وجود الأحزاب يمثل صوت الشعب ويعزز المشاركة السياسية. ومع ذلك، لم تستمر الحريات الحزبية طويلًا، إذ سرعان ما فرضت الحكومة قيودًا صارمة، خاصة بعد إعلان الأحكام العرفية عام 1948، فقد أُغلقت الأحزاب والصحف واعتقلت العديد من القادة السياسيين . تباينت مواقف النواب عن دور الأحزاب، فبينما رأى البعض أنها ضرورة لتعزيز الديمقراطية، رأى آخرون أنها قد تشكل تهديدًا للاستقرار السياسي أو قد تستُغل كأداة لتعزيز سلطة الحكومة. هذا التباين انعكس أيضًا في استقالات وانسحابات أعضاء الأحزاب من مجلس النواب، الذين واجهوا التدخلات الحكومية السافرة والتزوير في أثناء العمليات الانتخابية.

الكلمات المفتاحية : حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الأحرار، حزب الاتحاد الوطني، حزب الشعب .

المدخل :

كشف خطاب الوصي عبدالإله عن الخطوات العملية لإحياء الحياة الحزبية في العراق مرة ثانية[1] فكان أول اجراء قامت به الحكومة هو استقالة وزارة حمدي الباجه جي[2] في 29 كانون الثاني 1946 بناء على طلب الوصي[3] ، وتم اختيار توفيق السويدي[4] لتشكيل وزارته الثانية في 23 شباط 1946 ، والتي لاقت ترحيباً من الاوساط الوطنية والرأي العام[5]، فتقدمت ستة احزاب بطلب الى وزارة الداخلية لإجازتها ، وبالفعل وافقت الوزارة
على إجازة خمسة أحزاب منها لممارسة النشاط السياسي[6]، وهي:
حزب الاستقلال[7] والحزب الوطني الديمقراطي[8] وحزب الاحرار[9] وحزب الاتحاد الوطني[10]، وحزب الشعب[11].

أولاً: مواقف النواب من تأسيس الأحزاب:

(1) لم يكن تأسيس الأحزاب في العراق وليد هذه الحقبة فقد شهد العراق في حقبة العشرينيات تأسيس عدد من الأحزاب منها "جمعية العهد السرية" و"حرس الاستقلال"، فضلاً عن الأحزاب التي ظهرت قبل بدء الحياة النيابية كحزب النهضة العراقي والحزب الوطني العراقي والحزب الحر العراقي وحزب الاستقلال العراقي وحزب الأمة، ومع بدء الحياة النيابية تألفت عدد من الأحزاب كحزب التقدم وحزب الشعب، وحزب العهد العراقي والإخاء الوطني. للتفاصيل ينظر: مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، مطبعة المعارف، (بغداد، 1946) ، ص 97-115.

(2) حمدي الباجه جي: ولد في بغداد عام 1880، تخرج من المدرسة الشاهانية في استانبول عام 1909، وعمل استاذاً في كلية الحقوق في بغداد، ثم عين قائمقاما في الكاظمية عام 1913 شارك في حركة الاستقلال العراقية، وفي الثورة العراقية . انتخب نائباً عن بغداد عام 1929، شغل مناصب وزارية متعددة منها وزيراً للأوقاف ووزيراً للشؤون الاجتماعية عام 1935، وفي عام 1944 عين رئيساً للوزراء، ثم إعادة تشكيل الوزارة في العام نفسه ، توفي عام 1948 . للتفاصيل ينظر: أفراح فاضل قنبر، حمدي الباجه جي ودورهُ في السياسة العراقية 1887 – 1948، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1995).

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، دار الشون الثقافية العامة، (بغداد، 1988)، ص317.

(4) توفيق السويدي: ولد في بغداد عام 1892، درس القانون في بغداد واستانبول، وبعد عودته لبغداد عين في وظائف حكومية عدة، ثم استوزر في العديد من المناصب الوزارية، وكلف بتشكيل ثلاث وزارات، وانتخب نائباً عن عدد من الألوية العراقية، اعتقل بعد ثورة 14 تموز 1958 إلا إنه اعفي عنه واطلق سراحه عام 1961، فأقام في بيروت حتى وفاته عام 1968. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، مؤسسة العراف للمطبوعات، (بيروت، 2013)، ص 147-148.

(5) توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الفارس للنشر والتوزيع، (الأردن، 2010)، ص 359-361 .

(6) هادي حسن عليوي، الاحزاب السياسة في العراق السرية والعلنية، رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت، 2010)، ص104.

(7) حزب الاستقلال : ترأس هذا الحزب محمد مهدي كبة، وهو يمثل الاتجاه القومي العربي، تركز برنامج الحزب في السياسة الخارجية على تعزيز كيان العراق الدولي باستكمال سيادته، وتبديل المعاهدة العراقية البريطانية وفي إطار سياسة الحزب الداخلية سعى الحزب الى توطيد الحياة الدستورية وضمان حقوق الشعب فضلاً عن العمل على تصنيع البلاد بالتعاون مع البلدان العربية، اصدر جريدة لواء الاستقلال ثم صدى الاستقلال وجريدة صوت الناس والنضال وصوت الفرات . للتفاصيل عن الحزب ينظر: عبد الامير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946 – 1958، دار الحرية للطباعة (بغداد،1980)؛ زهير علي النحاس، "الصحافة الوطنية ومسألة تدني الأجور في العراق عام 1946"، مجلة آداب الرافدين، العدد 37، كلية التربية، جامعة الموصل، 2003، ص 144.

(8) الحزب الوطني الديمقراطي : تزعم هذا الحزب كامل الجادرجي ويعد امتداداً لجماعة الاهالي التي ظهرت في حقبة الثلاثينيات، طالب الحزب في منهاجه بإجراء اصلاح شامل لجميع نواحي الحياة والعمل على اكمال استقلال العراق، وإقامة العلاقات مع بريطانيا على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة، أصدر الحزب عدة صحف منها الاهالي وصوت الاهالي وصدى الأهالي ونداء الأهالي. في عام 1959 أُعلن تجميد نشاط الحزب، وفي عام 1961 أقدم كامل الجادرجي على اغلاق الحزب بالكامل. للتفاصيل ينظر: كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الطليعة،(بيروت، 1975).

(9) حزب الاحرار : بعد اجازة الحزب في نيسان 1946 أنتخب توفيق السويدي رئيسا للحزب وسعد صالح نائباً للرئيس أكد منهاج الحزب على أنهُ يسعى للنهوض بالشعب العراقي وتنظيم المملكة بأحدث الاساليب وتعزيز كيان العراق بشكل يلائم التطورات العالمية، وتعديل معاهدة 1930 أصدر جريدة صوت الاحرار ثم جريدة صدى الايام، ثم تجميد نشاط الحزب عام 1948 على أثر أعلان الاحكام العرفية، للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني تاريخ الاحزاب السياسية، مركز الابجدية للطباعة والنشر، (بيروت، 1983).

(10) حزب الاتحاد الوطني: ترأس هذا الحزب عبد الفتاح أبراهيم وهو يمثل بعض الفئات اليسارية في المجتمع أبرز مطالبهُ الغاء معاهدة 1930 وجلاء القوات البريطانية، أصدر الحزب جريدة باسم السياسة ثم استعاض عنها بجريدة أخرى باسم صوت السياسة، في عام 1947 تم حل الحزب بتهمة تبني مبادى هدامة وتحريض الجماهير على الثورة والتمرد ضد السلطات القائمة أنذاك. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق مطلك الفهد، الاحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية 1934 – 1958، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، 2011) ص136.

(11) حزب الشعب : ترأس هذا الحزب عزيز شريف ويمثل بعض الفئات اليسارية ومنهاج الحزب لا يختلف كثيراً عن منهاج حزب الاتحاد الوطني، اصدر الحزب جريدة الوطن، حل الحزب عام 1947 بناء على قرار من وزارة الداخلية ألا أنهُ بقي يعمل سراً، وفي عام 1948 اشترك مع الشيوعيين في لجنة تعاون سرية وفي عام 1952 انصرف قسم من اعضائه الى الحزب الشيوعي وبعد ذلك لم يبقَ لهُ وجود. للتفاصيل ينظر: عليوي، المصدر السابق ص 120-122.

في خضم التحولات السياسية التي شهدها العراق منتصف الأربعينيات برزت قضية إعادة حرية تأسيس الأحزاب السياسية كأحد مواضيع النقاش ضمن جلسات مجلس النواب العراقي، ففي جلسة مجلس النواب المنعقدة في 11 ايار 1946، وفي أثناء المذاكرة على لائحة قانون انتخاب النواب اشاد النائب روبين بطاط (بغداد)[1] بحكومة توفيق السويدي قائلاً: "إنها حركة مباركة من الحكومة جاءت في الوقت الحاضر بتأسيس الاحزاب السياسية بعد أن ركدت النظرية الحزبية في هذه البلاد مدة طويلة تزيد على العشر سنوات"[2]، موضحاً في الوقت نفسه: "أن الاحزاب السياسية هي التي تدير الحكومة التمثيلية في البلد الدستوري ويجب أن يدعمها نظام حزبي قوي" وأضاف قائلاً: "بأن الانتخابات النيابية لا تديرها الحكومة بل تدار على يد الاحزاب السياسية"[3]، وفي الجلسة التاسعة من الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1947 نبه النائب عبد الرزاق الشيخلي (بغداد)[4] في مداخلته الى انعدام الحياة الدستورية في العراق مطالباً بإحياء حياة حزبية حقيقية قائلاً: "النظام الاساسي للحكم في العراق نظام ديمقراطي ولا حياة لهذا النظام الا في قيام حياة حزبية تتركز على مبادى قوية وصريحة لا على صداقات واتفاقات آنية او كتل موصى بها"[5].

وفي أثناء المذاكرة على تقرير لجنة العريضة الجوابية لخطاب العرش أشار النائب جعفر البدر (البصرة) [6]. "اننا مسيرون لا مخيرون في شؤونا الداخلية فالحريات العامة مضغوط عليها كثيراً..." [7].

وفي الجلسة الرابعة عشر من الاجتماع الاعتيادي لعام 1948 تساءل النائب عبد الرزاق الحمود (البصرة)[8] عن مدى تطبيق المادة (12) من القانون الأساسي ومدى استفادة الشعب منه قائلاً: "نصت المادة (12) من الدستور العراقي (ان للعراقيين حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ضمن حدود القانون) فهذا نص واضح المعالم يُبين الحدود، أسأل ما هو مدى تطبيقهُ وما هو مدى استفادة الشعب منهُ وإن هذه المادة لا تزال تستند عليها الأحزاب والمنظمات في تشكيلها وفق القانون الذي سُنَّ عام 1932، هذا القانون الذي يُعطي لوزير الداخلية الحق المطلق في منح حزب من الأحزاب الإذن فلو رغب الشعب كله او اكثريته أن يألف حزباً سياسياً أو منظمة ما وأمتنع وزير الداخلية من إعطاء الإذن فإن رغبة أغلبية الشعب لا قيمة لها أمام وزير الداخلية، الذي يملك الصفة المطلقة في منح الأذن وعدمه"[9].

في حين اعلن النائب عبد الجبار الجومرد (الموصل) [10] معارضته لوزارة السعيد، مُبيناً: "ان اية وزارة لا يمكن ان تنجح في تحقيق اهدافها اذا لم تكن لها توجهات و اهداف سياسية حزبية واضحة المعالم تجمع أعضائها"[11].

وتساءل النائب عبد الرزاق الحمود (البصرة) عن سبب اغلاق وزارة الداخلية لمكاتب الشباب القومي وفرض قيود عليها تجعلها كأنها غير موجودة قائلاً: "إن هذه المكاتب واضحة الأهداف فهي لم تقم بأي نشاط مخل ولم يظهر منها أي عمل يدل على شائبة؟، فما هي الأسباب

(1) روبين بطاط: ولد في بغداد عام 1888ودرس في مدرسة الاليانس، وانتمى الى مدرسة الحقوق عام 1909، عين على أثر الاحتلال البريطاني حاكماً في محكمة البداءة عام 1918، أنتخب نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي 1924، واعيد أنتخابهُ في مجلس النواب للأعوام 1929، 1934، 1939، 1943، 1946، توفي في لوزان في 18 آذار 1962، مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، دار الحكمة، (لندن، 1999)، ص320.

(2) م . م . ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945، الجلسة 35، 11أيار 1946، ص355.

(3) المصدر نفسه، ص 355.

(4) عبد الرزاق الشخيلي: ولد في بغداد 1904 تخرج في مدرسة الحقوق عام 1929 تدرج في السلك الوظيفي وكان اهم الوظائف التي شغلها سكرتيرا لوزارة العدلية عام 1931 كانت أول مشاركة له في العمل النيابي عام 1947 في الدورة الانتخابية الحادية عشرة التي عين فيها نائباً عن بغداد وجدد انتخابه عام 1948، الا أنه استقال عام 1950، وجدد انتخابه عام 1953، ثم عام 1954، ليعتزل بعدها العمل السياسي والتفرغ للأعمال الحرة، توفي عام 1985، حيدر عطية كاظم، "معاينة الجرأة البرلمانية في مجلس النواب العراقي 1945- 1947 النائب عبد الرزاق الشيخلي نموذجا."، مجلة مداد الاداب، مجلد 10، العدد 20، كلية التربية، الجامعة العراقية، 1 حزيران 2020، ص257-259.

(5) م . م . ن، الدورة الانتخابية الحادية العشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة 9، 15 نيسان 1947، ص124.

(6) جعفر البدر: ولد في البصرة واتم الدراسة فيها، ينتمي لأسرة تجارية معروفة، أنتخب نائباً عن البصرة عام 1947، وجدد انتخابهُ عام 1948، لكنهُ استقال عام 1950 في حركة معارضة جماعية في المجلس النيابي، واعيد انتخابهُ عام 1954، أصدر جريدة الاهالي عام 1959، توفي عام 1970 . بصري، اعلام الوطنية والقومية، ص445.

(7) م.م. ن. الدورى الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948، الجلسة 8، 28 كانون الأول 1948، ص 218.

(8) عبد الرزاق الحمود: ولد في الزبير عام 1914، وتعلم في مدارس البصرة، ثم رحل الى بغداد واكمل دراسته في دار العلوم وكلية الحقوق، اوفد لإكمال دراستهُ العليا في مصر وفرنسا، عاد الى بغداد عام 1939 وعمل محامياً، انتخب نائباً عن البصرة عام 1948، ثم استقال عام 1950 واعيد انتخابهِ عام 1953، قضى السنوات الاخيرة من حياتهِ في المملكة العربية السعودية، توفي عام 1971، بصري، أعلام السياسة، ج2، ص323 .

(9) م . م. ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948، الجلسة 14، 21 شباط 1949، ص 209.

(10) عبد الجبار الجومرد: ولد في الموصل عام 1909 نشأ في اسرة علمية دينية، تلقى تعليمة الابتدائي والثانوي في الموصل، تخرج في دار المعلمين عام 1929 وعمل في التعليم مدة ودرس الحقوق في دمشق وتخرج عام 1935 وأصل دراستهُ العليا في باريس وحصل على شهادة الدكتوراه، عمل في الجامعة العربية 1946 – 1948 قبل العودة الى الموصل، وهو أول وزير خارجية بعد ثورة 14 تموز 1958، توفي عام 1971، عدنان سامي نذير بك الزرري، عبدالجبار الجومرد نشاطهِ الثقافي ودوره السياسي، دار نون للطباعة والنشر، (الموصل، 2020).

(11) م . م .ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948، الجلسة 28، 26 نيسان 1948، ص465.

التي دعت وزارة الداخلية إلى غلق هذه المكاتب في الوقت الذي لا تزال مكاتب إخوان الحرية[1] ومكاتب الارشاد[2] مفتوحة الأبواب وهي تنفث سمومها وفي الوقت الذي يُسمح لأمريكا بفتح مكاتب الاستعلامات، أنا لا أفهم كيف تسنى لوزير الداخلية أن يوقع على هذا الأمر؟"[3].

فيما اتهم النائب علي رفيق (كركوك) الحياة الحزبية في العراق بعدم نضوج مناهجها ولم تتطور بشكل كامل بعد بقوله: "الأحزاب السياسية مظهر من مظاهر الديمقراطية لأنها في الحقيقة، أداة صالحة تُساعد على مُعالجة مشاكل البلد وتنظيم صفوف الشعب الواعي إذا وجهت توجيهاً صحيحاً، ولمَّا كانت الحياة الحزبية لم تنضج ولم تتكامل عندنا بعد فكثيراً ما نرى الوزارات تأتي إلى سدت الحكم بصورة فردية بين عشية وضحاها وليست لها مناهج وخطط مُعينة مدروسة، ثم تترك الحكم بالسرعة نفسها قبل أن تصل إلى اعتباب مناهجها وخططها للتطبيق"[4].

وفي أثناء مناقشة ميزانية عام 1951 وجه النائب سلمان الابراهيم (البصرة) انتقاداً شديداً لظاهرة استغلال موظفي الدولة في الدعاية الانتخابية لصالح بعض الاحزاب في الالوية العراقية. وقد وصف النائب هذهِ الظاهرة بانها "بادرة خطيرة وحالة غير صحيحة" مبيناً ان صلة الحكومة بالإدارة يجب ان لا تتعدى صفتها الحكومية فاذا تعدتها الى الصفة الحزبية فإن ذلك سيولد أخطر النتائج[5]، وفي جلسة المجلس المنعقدة في 1 ايار 1951 تكلم النائب محمد صديق شنشل (الموصل) [6] عن قمع الحكومة للحريات قائلاً: "لقد عادت الحياة الحزبية فاقبل الناس عليها متوهمين ان الامور ستسير سيراً طبيعياً بعد اليوم، والاحزاب ستلقى تشجيعاً ، وكان اقصى ما يريد منهُ المنتمون الى هذه الحياة عدم التعرض الى الاضطهاد فلم نلبث ان فوجئنا بنكسة فظيعة اولهما وقع في عام 1946 والآخر في عهد الوزارة السعيدية السابقة "[7].

وفي جلسة المجلس نفسها المنعقدة وجه النائب نفسه انتقادات حاده لسياسة حكومة نوري السعيد[8] الحادية عشرة 15 أيلول 1950-10 تموز 1952 القمعية تجاه الحريات السياسية والتي منعت الطلاب الجامعيين من الانتماء الى اية منظمة سياسية ،معتقداً انها تنتهك حقوقهم الاساسية في المشاركة السياسية وأضاف متسائلاً عن تعسف الحكومة تجاه هؤلاء الطلاب حينما تقول لهم "ليس لكم الحق في الانتماء الى اية منظمة سياسية علنية حتى لو كانت تحت رقابة الشرطة" وطالب بضرورة اعادة النظر في هذه السياسات التقييدية بما يتوافق مع المبادئ الديمقراطية وحرية التعبير [9].

وفي جلسة لاحقة أكد النائب رفيق السيد عيسى (المنتفك) [10] بأن الجهاز الاداري قد استغل في الانتخابات لخدمة مصالح حزبية معينة مشيراً إلى ذلك بقوله: "لقد استغل الجهاز الإداري في هذه الانتخابات وفي غيرها استغلالاً فضيعاً للقضايا والمصالح الحزبية الأمر الذي كُنا نود أن تتحاشاهُ الحكومة لأن له نتائج خطيرة ولكن يظهر أن الحكومة قد سوغت لنفسها ان تقوم وأن تعمل كل ما يكفل لها مصلحتها الحزبية ويضمن لحزبها المستقبل الزاهر"[11]، كما أشار الى رفض وزارة الداخلية لطلبات بعض الاحزاب لفتح فروع لها في المحافظات بحجة الحفاظ على الامن والاستقرار، قائلاً: "فقد تقدم حزبنا بأحد عشر طلباً لتأسيس فروع له في الألوية وقد اجازت وزارة الداخلية منها أربعة طلبات وبقيت الطلبات السبعة في الأضابير ولا نعلم مصيرها، وقد تذرع معالي وزير الداخلية في رفض هذه الطلبات بحجة إن الآمن والاستقرار في هذه المدن لا يسمحان بتأسيس فروع للأحزاب، كأن الحياة الحزبية هي التي تُعرض الآمن والاستقرار للقلق في حين إن الحياة الحزبية هي أساس النظام الديمقراطي ومبعث الأمن والاستقرار"[12].

---

(1) مكاتب إخوان الحرية: أحد أجهزة الدعاية البريطانية، الذي اسسته دوائر الاستخبارات البريطانية بجهود واشراف فيريا ستارك السكرتيرة في السفارة البريطانية، أتخذ من مقر (نادي المثنى بن حارث الشيباني) مقراً له وعُدَّ منبراً لمهاجمة العناصر الوطنية والقومية، فتحت لها فروع في المدن العراقية. للتفاصيل ينظر: عمار يوسف عبدالله، الموصل خلال حركة مايس 1941، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، (جامعة الموصل، 2022)، ص 202.

(2) مكاتب الارشاد: هي مؤسسات أنشأتها السلطات البريطانية في أثناء احتلالها للعراق، بإشراف دائرة العلاقات العامة في السفارة البريطانية، تهدف إلى تعزيز النفوذ البريطاني من خلال نشر الدعاية المضادة لدول المحور وتشويه صورة الساسة العراقيين المتعاطفين معهم، إلى جانب مراقبة النشاطات السياسية في المدن عبر مستشارين سياسيين، والسعي لإضعاف الروح الوطنية والقومية المناهضة للوجود البريطاني. المصدر نفسه، ص 205.

(3) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي، لسنة 1948، الجلسة 39، 11 ايار 1949، ص637 – 638.

(4) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة 29، 19 أيار 1950، ص 398.

(5) م . م . ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950 ، الجلسة 39، 29 نيسان 1951، ص655- 656.

(6) محمد صديق شنشل: ولد في عام 1910، دخل كلية الحقوق في بغداد ولكنه لم يكمل دراستهُ فيها فقد انتقل الى معهد الحقوق في الشام وتخرج فيه عام 1933 انتمى الى نادي المثنى بن حارثة الشيباني وكان من المؤيدين لحكومة رشيد عالي الكيلاني عام 1941، انتخب نائباً عن الموصل عام 1950 واستقال عام 1952 وأعيد انتخابه 1954، توفي في بغداد عام 1990. سمير عبد الرسول عبد الله العبيدي، محمد صديق شنشل ودورهُ السياسي في العراق حتى 1959، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1997).

(7) م . م . ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950 ، الجلسة 40، 1 ايار 1951، ص 670-671.

(8) نوري السعيد: ولد في بغداد عام 1888، أنهى تعليمهُ في الكتاتيب ثم المدرسة الرشدية العسكرية، قضى فيها أربع سنوات بعدها دخل الإعدادية العسكرية في بغداد، وفي عام 1903 دخل الكلية العسكرية في أستانبول، وتخرج فيها برتبة ملازم ثانٍ، شغل منصب رئاسة الوزراء (14) مرة، قُتلَ في اليوم الثاني من ثورة عام 1958. للتفاصيل ينظر: حامد الحمداني، نوري السعيد رجل المُهمات البريطانية الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2008).

(9) م . م . ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة 39، 29 نيسان 1951، ص 671.

(10) رفيق السيد عيسى: ولد في الشطرة عام 1921 أكمل دراستهُ الابتدائية والثانوية فيها، دخل كلية الحقوق في بغداد وتخرج فيها، مارس مهنة المحاماة، انتمى الى حزب الامة الاشتراكي، أصدر جريدة سياسية باسم (الامة) عام 1948، مثل لواء المنتفك في الدورة الانتخابية الحادية عشرة والثانية عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة، توفي في بغداد 1998 . دعاء صباح بدر، دور نواب المنتفك في مجلس النواب العراقي 1946-1958، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة ذي قار، 2016)، ص52.

(11) م . م . ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951 ، الجلسة 13، 18 شباط 1951، ص176-177.

(12) المصدر نفسه، ص176-177.

وفي جلسة المجلس المنعقدة في 11 ايار 1953 علق النائب عبدالجبار الجومرد (الموصل) على الهيمنة التي مارسها حزب الاتحاد الدستوري[1]، عندما كان الزعيم نوري السعيد على رأس الحكم، وكانت الأحكام العرفية سائدة في ذلك الوقت، وأضاف الجومرد أن حزب نوري السعيد عند افتتاح الاجتماع الاعتيادي لعام 1948 استطاع ان يستقطب أكثر من 70 نائباً إلى صفوفه، مما اضعف قوة المعارضة بشكل كبير قائلاً: "بحيث لم تُبقِ للمعارضة اية قيمة، وأصبحنا اشلاء لا نستطيع عمل شيء ما دامت المقررات التي تتخذ في هذا الحزب تصبح قوانين قبل أن تدخل المجلس"[2].

ثانياً: مطالبات النواب بمقاطعة الانتخابات بسبب تدخل الحكومة:

واجهت الحكومة موجة من الانتقادات اللاذعة من قبل عدد من النواب، الذين عبّروا عن رفضهم لما وصفوه بـ"التدخل السافر" في العملية الانتخابية. وأشار النواب في مداخلاتهم إلى أن تدخل الأجهزة التنفيذية والأمنية في تشكيل القوائم الانتخابية وضغوطها على المرشحين يمثّل تعديًا صريحًا على استقلالية العملية الديمقراطية. كما اتهموا الحكومة بمحاولة توجيه نتائج الانتخابات مسبقًا لخدمة مصالحها السياسية، مما دفع بعض الكتل النيابية إلى إعلان نيتها بمقاطعة الانتخابات احتجاجًا على هذه الممارسات. وأكد النواب أن استمرار الحكومة بهذا النهج يهدد شرعية العملية الانتخابية ويفقدها الثقة الشعبية، ففي 20 تشرين الثاني 1946، تولى علي ممتاز الدفتري[3] وزارة المواصلات والأشغال، ومع بداية تشكيل الوزارة السعيدية التاسعة والاستعداد لإجراء الانتخابات، اتخذ كل من كامل الجادرجي[4] ممثل الحزب الوطني الديمقراطي وعلي ممتاز الدفتري ممثل حزب الأحرار قرارهما بالانسحاب من منصبيهما في 28 كانون الأول من العام نفسه[5]، جاء هذا القرار بناءً على توجيهات اللجنة العليا لحزب الأحرار[6]، وذلك نتيجة لتدخلات الحكومة التي أثرت في نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، مما يعكس التوترات السياسية التي كانت تسود تلك الحقبة[7]. وقد اشاد حزب الشعب بقرار حزب الاحرار بمقاطعة الانتخابات في مقالة نشرها عبر جريدة الوطن الناطقة باسمهِ والتي جاء فيها: "مقاطعة حزب الاحرار للانتخابات تأييد لراي الشعب والنصر لهُ"[8].

وفي الجلسة الثامنة من الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1947 وفي أثناء مناقشة الحكومة لمسألة الانتخابات تهجم النائب دوهان الحسن (الحلة)[9] على الحزبين الوطني والاحرار ونقض مزاعمهما بشأن حصول تدخل حكومي في الانتخابات موضحاً: "ان الحكومة لم تقاطع الانتخابات لوجود تدخل من الحكومة، وانما لعدم وجود منتمين اليها في كل منطقة من المناطق الانتخابية، لذا قررت مقاطعة الانتخابات خوفاً من الفشل وخير شاهد على ذلك سجلات الاحزاب ، وقد طلب رئيس الوزراء اثبات هذه المزاعم لاتخاذ الاجراءات القانونية فلم يتقدم احد لإثبات ذلك"[10]. وختم حديثهُ بطلبهِ من الاحزاب العراقية أن تكون واقعية وان تجعل نصب عينيهما المصلحة العامة وان تترك جميع التصرفات التي من شأنها تشويه سمعة العراق[11].

في آذار 1947 أجريت الانتخابات النيابية التي أسفرت عن فوز مرشحي الحكومة ، وعلى اثر ذلك وجهت الاحزاب السياسية انتقادات شديدة لطريقة اجراء الانتخابات عادّين المجلس النيابي الجديد لا يمثل الشعب وطالبت بحلهِ [12] واسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الحزب الوطني الديمقراطي بخمسة مقاعد في حين لم يفز حزب الاستقلال بأي مقعد وعليه أعلن الحزب الوطني الديمقراطي انسحاب نوابه من المجلس[13] وفي

جلسة المجلس المنعقدة في 26 آذار1947 ناقش المجلس استقالة النائب حسين جميل (بغداد)[14] (ممثل الحزب الوطني الديمقراطي) من

---

(1) حزب الاتحاد الدستوري : حزب اسسه نوري السعيد في 22 تشرين الثاني 1949، جاء تأسيس الحزب استجابة لفشل المفاوضات على الميثاق الدستوري، الذي رفعه حزب الاستقلال، فقد أراد السعيد انشاء قاعدة حزبية قوية تعزز من موقفه السياسي، انضم إلى الحزب مجموعة من الشخصيات السياسية، فضلاً عن عدد كبير من الاقطاعيين، وفي 3 آب 1954 أعلن السعيد حل الحزب، مبرراً ذلك برغبته في إجراء انتخابات نيابية حرة. علبوي، المصدر السابق، ص129-132.

(2) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953، الجلسة 23، 11 ايار 1953، ص396.

(3) علي ممتاز الدفتري: ولد في بغداد عام 1910، درس في المدرسة السلطانية ثم التحق بمدرسة الحقوق ونال شهادتها عام 1919، شغل مناصب وزارية عدة بين عامي 1941- 1957، بعد ثورة 14 تموز انصرف الى اعمالهِ الخاصة . توفي في بغداد عام 1990، للتفاصيل ينظر: حامد فرج عبد الحسين، علي ممتاز الدفتري ودورهُ السياسي في العراق محطات من تاريخ العراق السياسي في العهد الملكي 1940- 1958، دار أمجد للنشر والتوزيع، (الاردن، 2018).

(4) كامل الجادرجي : وُلِدَ في بغداد عام 1897، من أسرة عراقية بارزة فقد كان والده رفعت الجادرجي أمين العاصمة درس في الكلية الطبية ثم انتقل إلى كلية الحقوق، عُيّن سكرتيرًا لمحافظ بغداد فمعاوناً لوزير المالية ونائباً في البرلمان كان عضوًا في حزب الاخاء الوطني وترأس صحافته وانخرط في حركات المعارضة شارك في تشكيلات سرية في ظل الانقلابات السياسية، أصدر جريدة (صوت الأهالي) وساهم بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي عام 1946، توفي عام 1968. للتفاصيل ينظر: الجادرجي ، المصدر السابق ، ص٦٣-٦٨.

(5) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، ص١٣٨-١٤٠.

(6) جريدة صوت الاحرار، العدد ١٥٨، (بغداد)، 2 كانون الثاني 1947.

(7) علبوي، المصدر السابق، ص١٠٨.

(8) جريدة الوطن، العدد 313، (بغداد)، 17 شباط 1947.

(9) دوهان الحسن : ولد في ناحية القاسم من اعمال الحلة عام 1887، انتخب نائباً عن الحلة في مجلس النواب عام 1937 واعيد انتخابه عام 1943 و1947، توفي عام 1956. مير بصري، اعلام الوطنية والقومية العربية، دار الحكمة، (لندن، 1999)، ص326 .

(10) م . م . ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة 8، 14 نيسان 1947، ص98 - 99.

(11) المصدر نفسه، ص 98- 99.

(12) الحسني، تاريخ الوزارات، ج7، ص156-157

(13) المصدر نفسه، ص 156-157.

(14) حسين جميل: ولد في النجف عام1901 وتخرج في معهد الحقوق في دمشق عام 1930، انتخب نقيباً للمحامين لأربع دورات متتالية 1953- 1954 أسهم في الحياة السياسية العراقية وانتخب نائباً في مجلس النواب للاعوام 1947، 1948، 1954 . أسهم في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي . وكان من أعضاء لجنة كتابة الدستور العراقي المؤقت بعد 14 تموز

المجلس[1] فقد عبر النائب جميل الاورفه لي (ديالى)[2] عن أسفهُ لاستقالة حسين جميل ، وانتقد الاحزاب السياسية وعملها في الانتخابات بأنها تجاوزت القانون. وطالب الأورفه لي بالعدول عن قرارهِ قائلاً: "على النائب تلبية نداء الشعب الذي اختارهُ بدلاً من تلبية نداء الحزب"[3]، وخاطب النائب ذبيان الغبان (بغداد) [4]مجلس النواب قائلاً: "أن للمجلس ان يرفض استقالة من لا يرغب في استقالته"، مُشيراً الى أن المجلس في حاجة اليهِ ولأمثالهِ[5]، اما النائب خليل كنه (الدليم)[6] فقد بيَّن ان حسين جميل التزم بقرار حزبه وتقدم باستقالتهُ دون ذكر سبب معين ، داعياً المجلس النيابي الى أصدار قرارهُ دون ان يتشعب الى مواضيع لا طائل تحتها[7]. وقد تم رفض الاستقالة بالتصويت من الاغلبية[8] إلا إن حسين جميل أعاد تقديم استقالته في الجلسة الرابعة من المجلس فتمت الموافقة عليها[9].

ثالثاً: موقف النواب من إلغاء الأحزاب:

على أثر قيام حكومة محمد الصدر[10] بإعلان الاحكام العرفية عام 1948[11] قامت الحكومة بشن حملة واسعة للتضيق على الحريات ومحاربة الاحزاب بشتى الطرق ، حتى اصبح الانتماء الى أي حزب حسب تعبير حزب الأحرار "تضحية لا يستطيع الاقدام عليها كل فرد"[12].

أما النائب روفائيل بطي (بغداد)[13]، فقد وصف التضييق على الأحزاب بأنه وصمة عار على الحكومة العراقية، قائلاً: "إن التضيق بحزبين سياسيين[14] لإيقاف اعمالهما وصمة عار على الحكومة العراقية وعلى الأسلوب الدستوري الذي يجب ان تتماشى عليه حكومة العراق ، لاسيما في عهد رجل سبق لهُ أن اشتغل سنيناً في الكفاح السياسي وكان ممن تعرض للسلطات والرقابة في حياتهِ الحزبية وغير الحزبية"[15].

وبعد انتفاضة تشرين الثاني 1952، وخروج مظاهرات ضخمة في بغداد، تشكلت في 23 تشرين الثاني 1952حكومة برئاسة رئيس أركان الجيش نورالدين محمود [16]، و اصدرت اوامرها بإلغاء الاحزاب واغلاق صحفها، وقامت سلطات الامن باعتقال قادة الاحزاب وأعضائها البارزين[17].

ومع إلغاء حكومة نور الدين محمود للأحزاب، إلا أن مطالبات النواب بإعادة الحياة الحزبية استمرت فعند انعقاد مجلس النواب لدورته الانتخابية الثالثة عشرة طالب النواب بإعادة الحياة الحزبية والحريات المكبوتة في ظل الاحكام العرفية، ففي جلسة المجلس المنعقدة في 2

1954 توفي عام 2001 . عبد الله كاظم عبد "حسـين جميل آراؤه ومواقفه في مجلس النواب العراقي 1948- 1950"، مجلة أبحاث ميسـان، المجلد 3 ، العدد 6، كلية التربية، جامعة ميسان، 30 حزيران 2007 ، ص1-4.

(1) م. م .ن، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة 3، 26 اذار1947، ص35.

(2) جميل الاورفة لي: ولد في بغداد عام1907 وتخرج في كلية الحقوق عام 1930، عمل معلماً في بعض المدارس الأهلية وشغل العديد من المناصب القضائية، وفي عام 1932 اصدر مجلة باسم القضاء، انتخب نائباً عن لواء ديالى في دورات عديدة للمدة 1947 – 1958، شغل منصب نائب رئيس مجلس النواب، كما تولى العديد من الوزارات كالعدل والمعارف والزراعة، توفي عام1994، بصري، أعلام السياسة، ج2، ص152.

(3) م. م .ن، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة، 1947، الجلسة 3، 26 اذار1947، ص36.

(4) ذبيان الغبان : ولد في بغداد عام ١٨٩٧ وتخرج في مدرسة الحقوق ١٩٢٩، ابعد إلى كركوك عام ١٩٣٥ لصلتة بتمرد العشائر في المنتفك فمكث فيها ستة اشهر وانتخب نائبا عن الكوت ١٩٣٧، ثم نائباً عن بغداد ١٩٤٨، واستقال في آذار عام 1950، اعيد انتخابه في الأعوام ١٩٥٠، ١٩٥٣، ١٩٥٤، توفي في بغداد عام ١٩٥٧. بصري، أعلام السياسة، ج٢، ص ٤٢٥.

(5) م. م .ن، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة، 1947، الجلسة 3، 26 اذار1947، ص 36.

(6) خليل كنة: ولد في الفلوجة عام 1910، أكملَ تعليمهِ الابتدائي والثانوي في بغداد، تخرج في كلية الحقوق في بيروت عام 1932، عرف بمواقفهُ الوطنية، فاعتقل لاشـتراكه في المظاهرات التي قامت لمناهضـة المعاهدة العراقية – البريطانية، عام 1930 عين مديراً عاماً لشركة كهرباء بغداد في اثناء حركة رشيد علي الكيلاني، سـجن بعد فشل الحركة، أطلق سراحهُ بعد الحرب العالمية الثانية، انتخب نائباً عن الفلوجة عام 1947 وجدد انتخابه للأعوام 1950 و 1953، انتخب رئيسـاً لمجلس النواب عام 1958، توفي عام 1995. عدي حميد مهدي المحمدي، دور نواب الدليم في البرلمان العراقي 1925 – 1958، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية، (جامعة الانبار، 2011).

(7) م. م .ن، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة 3، 26 اذار1947، ص37.

(8) م. م .ن، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة 3، 26 اذار1947، ص 37.

(9) المصدر نفسه، الجلسة 4، 31 اذار 1947، ص58.

(10) محمد الصدر : ولد في الكاظمية عام ١٨٨٢، أكمل دراسته في النجف عام ١٨٩٨ حيث درس أصول الدين، عاد إلى الكاظمية عام ١٩٠٦ وانخرط في العمل السياسي لمقاومة الاحتلال البريطاني، قام بتأسيس حزب حرس الاستقلال عام ١٩١٩، في عام ١٩٤٨ شكل حكومة واحدة في مدة قصيرة ، لكنه استقال في حزيران من العام نفسه ، توفي عام ١٩٥٦ . حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج١، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1996)، ص٧١١ .

(11) بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي المشـترك في حركات فلسـطين . عدنان سـامي الزرري، مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي (1925-1958) تجربة نواب الموصـل، ج1، مؤسسة البصائر للدراسات والنشر، (بغداد، 2020)، ص213 .

(12) عليوي، المصدر السابق، ص111.

(13) روفائيل بطي: ولد في الموصل عام 1901، تخرج في مدرسة الآباء الدومينكان، ثم عين مدرساً للغة السريانية ، انتقل إلى بغداد لمواصلة دراسته وتخرج في كلية الحقوق عام 1929، خاض غِمار السياسة ودخل المجلس النيابي لعدة دورات، كما اسندت لهُ وزارة مختصة بشؤون الدعاية والصحافة عام 1953، عين وزيراً بلا وزارة في وزارة محمد فاضل الجمالي، ترك الوزارة ومارس المحاماة حتى توفي في 10 نيسان 1956، خالد احمد الجوال، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي 1920- 1958، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 2013)، ص257- 258.

(14) قامت حكومة صالح جبر بتعطيل حزبين من الاحزاب الخمسة هما الشعب والاتحاد الوطني بحجة خروجهما عن الأهداف التي اجيزا بموجبها، ولأنهما عمدا إلى تشكيل نظام خلايا لخلق الاضطرابات، واعتمادها في تمويل أحزابها على مصادر مجهولة. فاضل حسين، سقوط النظام البرلماني في العراق، مطبعة الشعب، (بغداد، 1975)، ص 9.

(15) م . م . ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948، الجلسة 9، 30 كانون الاول 1948.

(16) نور الدين محمود: ولد الموصـل عام 1899، انتمى الى الكلية العسـكرية العثمانية وتخرج فيها عام 1917، عُينَّ في عام 1941 قائداً للقوات العراقية في فلسـطين، اثبت كفاءتهُ في اثناء الحرب مع إسـرائيل عام 1948، في عام 1952 أصـبح رئيس اركان الجيش ثم شـكل حكومتهُ الوحيدة كرئيس للوزراء ووزير للدفاع والداخلية، قدم اسـتقالة حكومتهُ عام 1953، توفي عام 1981. المطبعي، المصدر السابق، ص221 .

(17) الفهد، المصدر السابق، ص197.

شباط 1953 ذكر النائب محمد رضا الشبيبي (بغداد)[1] أن البلاد مرّت بمراحل سياسية صعبة وشاذة وتساءل عن أسباب الاضطرابات والقلق والتغير المستمر في الحكومات وأسباب تدخل الجيش في السياسية قائلاً: "لم يكن هناك اي سبب مبرر لزج الجيش في معمعان السياسة مع وجود احزاب سياسية معترف بها. فهل كانت هذه الاحزاب مؤلفة من غير أبناء البلاد وهل كانت مطالبهم مطالب غير معقولة ؟ فلماذا لا يجربون العناصر التي تألفت منها الاحزاب السياسية ولو مرة واحدة في ادارة دفة السياسة العامة في هذهِ البلاد ، ولماذا تحرم الامة من خبرة أبنائها الاكفاء"، وارجع أسباب ذلك الى تدخل الاجنبي في شؤون البلاد وفرض فريق معين من الناس على الدولة ، مما أدى الى انقسام البلاد الى جيلين مختلفين في التفكير [2].

اما النائب عبد الجبار الجومرد (الموصل) فكان أحد النواب المطالبين بضرورة اعادة العمل بالحياة الحزبية قائلاً: "اننا في هذهِ الحالة التي نحن فيها نعود الى حياة ما قبل سبع أو ثماني سنوات يوم لم يكن في العراق حزب يتكلم باسم الشعب واعتقد بأن العراق اذا خلا من المؤسسات السياسية فأن السياسة فيهِ لا يسودها ألا نوع من المراوغات والاحابيل التي لا يستفيد منها إلا نفر قليل"[3]، وفي جلسة لاحقة علق النائب نفسه على انعدام الحياة الحزبية وشكلية الانتخابات قائلاً: "إن اكبر دليل على مقاومة الحياة الحزبية خروج عدد كبير من نواب هذا المجلس بالتزكية، فلو كان في مناطق هؤلاء المحترمين أحزاب لما خرجوا بالتزكية بل لاقوا مقاومة شعبية مشروعة من قبل الأحزاب قبل مجيئهم إلى هذا المجلس"[4].

فيما طالب النائب محمد مشحن الحردان (الدليم)[5] بضرورة عودة الحياة الحزبية بقوله: "إن من مستوجبات الديمقراطية أن تكون هناك أحزاب فلا ديمقراطية بدون أحزاب، وقد حدثت ظروف حُلت فيها الأحزاب ولكن في بداية هذا الدور يستوجب على الحكومة إعادة النشاط الحزبي حتى يستطيع السياسيون ان ينظموا في أحزاب ويستطيعوا ممارسة نشاطهم السياسي وأن يعملوا وفقاً للنظام الدمقراطي لأنه لايمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون أحزاب ومن يدعي العكس فقولهُ هراء"[6].

أما النائب عبد العزيز الخياط (الكوت)[7] فأيدَ إجراءات الحكومة بغلق الأحزاب بقوله: "الحكومة سدت الأحزاب السياسية حينما شاهدت الحوانيت تُحرق والشُرطة تُقتل والأموال تنهب والتلاميذ مضربين ومتظاهرين، والحزبيون يتسترون وراءهم، فهل هذه وطنية؟ طالما الدساسون موجودون فإن الأحزاب لا تفتح"[8].

وعندما أصدرت حكومة نوري السعيد الثانية عشرة 13 آب 1954- 17 كانون الأول 1955، سلسلة من المراسيم بهدف التضييق على المعارضة بدأً بالمرسوم ذي الرقم (19) لعام 1954 الصادر في 22آيلول 1954 الذي بموجبه تم حل جميع الاحزاب والنوادي والجمعيات[9]. وقد انتقد النواب سياسة اصدار هذهِ المراسيم وعبروا عن رفضهم لها في العديد من الجلسات البرلمانية[10]، وفي هذا المجال انتقد النائب سامي باشعالم (الموصل) [11] سياسة الحكومة تجاه الاحزاب السياسية والصحافة بقوله: "ان الحكومة عمدت الى تعطيل الحياة الحزبية بلا مبرر وإن الحل ليس بإلغاء الاحزاب بمراسيم او وضع شروط معرقلة لتأسيس أحزاب جديدة، بل يكمن في نشر التعليم ورفع المستوى الثقافي للشعب والعمل على تقريب الحكومة من قلوب الشعب"[12]، وفي الجلسة ذاتها طالب النائب حسن عبد الرحمن (البصرة) [13] بإفساح المجال امام الاحزاب السياسية والرأي العام لابداء آرائهم تجاه الحكومة قائلاً: "اذا كانت الحكومة ترغب في ان تسترشد برأي الاحزاب، فعليها ان

(1) محمد رضا الشبيبي : ولد في النجف عام 1889، تلقى تعليمهُ الديني هناك وفي عام 1908 ساعد في تأسيس حزب الاتحاد العثماني في النجف، تولى مناصب وزارية عدة، انتخب نائباً في البرلمان ولعدة دورات انتخابية، تولى رئاسة مجلس النواب بين عامي 1943 – 1944، توفي عام 1965. للتفاصيل ينظر : علي عبد شناوة، محمد رضا الشبيبي ودورهُ الفكري السياسي حتى عام 1932، دار كوفان للنشر، (بغداد، 1995).

(2) م . م . ن الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 الجلسة 2، 3 شباط .1953 ص10

(3) المصدر نفسه، 6 كانون الأول 1953، ص12.

(4) المصدر نفسه، ص18.

(5) محمد مشحن الحردان: ولد في الرمادي عام 1921، درس الحقوق و مارس المحاماة بعد الحرب العالمية الثانية، مثل لواء الدليم في المجلس النيابي عام 1952، وظل يمثل اللواء حتى قيام ثورة 14 تموز 1958، كما تولى منصب وزير لأكثر من وزارة وشارك في العديد من المؤتمرات البرلمانية الدولية، توفي في لندن عام 1996. الجوال، المصدر السابق، ج2، ص 138 .

(6) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953، الجلسة 23، 11 ايار 1953، ص 408-409.

(7) عبدالعزيز الخياط: ولد في بغداد عام 1891، درس في مدرسة الحقوق ثم انتقل إلى استانبول، أكمل دراسته عام 1914، عمل كحاكم تحقيق في حيفا في أثناء الاحتلال البريطاني لفلسطين كما عمل في سوريا كحاكم ومعاون للمدعي العام، ثم عاد إلى بغداد واشتغل بالمحاماة وغين حاكماً في المحاكم المدنية والجزائية، انتخب نائباً عن الكوت وديالى للمدة (1953-1958)، توفي عام 1970. بصري، أعلام السياسة، ج2، ص 573.

(8) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953، الجلسة 23، 11 ايار 1953، ص 400.

(9) الحسني، تاريخ الوزارات، ج9، ص152.

(10) للتفاصيل ينظر: عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق 1946-1954، المكتب العالمية، (بغداد، 1984)، ص 275.

(11) سامي باشعالم: ولد في الموصل 1924، تخرج في كلية الحقوق بجامعة بغداد، انتخب نائباً في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي، بعد ثورة 14 تموز عاش في المنفى مدة، ثم عاد الى العراق وشغل منصب رئيس ديوان الاوقاف في العهد الجمهوري . عمر محمد الطالب، موسوعة أعلام الموصل في القرن العشرين، مركز دراسات الموصل، (جامعة الموصل، 2008)، ص 211.

(12) م . م . ن الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1956 جلسة 1، 5 حزيران 1956، ص764.

(13) حسن عبد الرحمن: ولد في مدينة عانه عام 1910، نشأ فيها وتخرج في كلية الحقوق عام 1935، مارس المحاماة ثم عمل في وظائف قضائية، تقلد منصب وزارة الشؤون الاجتماعية للأعوام 1948، 1953، 1954، توفي في بغداد عام 1973. باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث قاموس وتراجم 1869 – 1969، (بغداد، 1978)، ص260.

توفر الحريات اللازمة لذلك"، وشدد النائب بان هذهِ الاوضاع التي تواجهها الحكومة هي من صنعها بنفسها ويجب عليها معالجة هذا الامر طالما هي بالحكم[1].

وعقب النائب توفيق السمعاني (الموصل)[2] مؤيداً موقف الحكومة في اجراءاتها مؤكداً "ان الاحزاب كان من المفترض ان ترسم خططاً في المجالات كافة ، لكنها بدلاً من ذلك تأتي بشعارات عامة تحرض الناس على الهدم لا البناء"[3]، وفي هذه الجلسة ذاتها رد وزير المالية خليل كنة على مداخلات النواب وبيَّن "ان تنظيم الحياة الحزبية لا يعني تعطيل الحياة ، فبوسع كل من يود خدمة المصلحة العامة يستطيع ذلك عن طريق ارشاد الحكومة التي هي دوماً مستعدة لأخذ الفكر النير الحريص على المصلحة العامة فعلى من يرغب في ذلك أن يتقدم في ممارسة حقه"[4]، ودعا النائب جمال عمر نظمي(أربيل)[5] إلى فتح المجال لتأليف الأحزاب والنوادي الثقافية مؤكداً على أهميتها وفوائدها للدولة قائلاً: "من الضروري قسح المجال لتأليف الأحزاب السياسية والنوادي الثقافية وإصدار الصحف الحرة فلدى المسؤولية من الصلاحيات القانونية مايؤمن منع استغلال هذه المؤسسات الديمقراطية بشكل يضر بمصالح الدولة، كما أنني مؤمن بأن فوائد مثل هذه المنظمات أكثر بكثير من ضررها"[6]. وفي جلسة المجلس المنعقدة في 25 كانون الثاني 1958 انتقد النائب سامي باشعالم (الموصل) سياسة حكومة عبد الوهاب مرجان[7] 15 كانون الاول 1957 – 13 آذار 1958 قائلاً: "إن حريات المواطنين مازالت حبيسة والحقوق السياسة التي ضمنها الدستور لازالت معتقلة فلا تسمح الحكومة بتأليف حزب أو اصدار صحيفة رغم توفر الشروط التي يطلبها القانون"[8].

من خلال ما سبق نرى أن هذه المطالب تعكس الوعي المتزايد لدى النواب بأهمية الحقوق والحريات في بناء نظام ديمقراطي فعال، ومع ذلك فإن التاريخ السياسي للعراق يُظهر أن الحكومات المتعاقبة مثل حكومة نوري السعيد كانت تميل إلى قمع هذه الحقوق من خلال حل الأحزاب السياسية وإغلاق الصحف مما أدى إلى تراجع الديمقراطية.

في النهاية تعكس هذه المطالب الإصلاحية الحاجة إلى إعادة بناء النظام الديمقراطي من خلال تعزيز الحريات السياسية وضمان حقوق المواطنين.

الخاتمة:

مما تقدم شهدت الحياة السياسية في العراق تحولات سياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما عكست مواقف النواب تجاه الأحزاب السياسية تباينًا ملحوظًا وذلك بسبب الضغوط التي مارستها الحكومة تجاه الأحزاب بعد مدة وجيزة من انطلاق الحياة الحزبية.

وقد تجلت خيبة الأمل لدى بعض النواب بسبب هذه الضغوط ، فقد شعر البعض بأن هذه الضغوط قيدت حرية العمل الحزبي وأثرت سلبًا في أداء الأحزاب، في هذا السياق، انقسم النواب بين فريق يرى أن الأحزاب تكتلت لتحقيق مصالحها الخاصة وتسببت في إضعاف العملية الديمقراطية، فيما نبه عدد آخر من النواب إلى غياب الحياة الحزبية في العراق، وطالب آخرون بإجراء تعديلات على نظام الاحزاب السياسية في العراق لتعزيز العمل الحزبي الدستوري. فيما دعم البعض الآخر من النواب الإجراءات الحكومية ضد الأحزاب، معتقدين أنها ضرورية للحفاظ على النظام، مما أضاف بعدًا آخر للصراع بين رغبة النواب في بناء حياة حزبية فعالة وبين التدخلات الحكومية التي قيدت هذه الحريات .

References

1. Abdul Hussein, Hamid Faraj, Ali Mumtaz al-Daftari and His Political Role in Iraq, Milestones in the Political History of Iraq during the Monarchy 1940-1958, Amjad Publishing and Distribution House, (Jordan, 2018).

(1) م . م . ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1956، جلسة 1، 5 حزيران 1956، ص765.

(2) توفيق السمعاني : ولد في الموصل عام 1904 تلقى تعليمهُ في المعاهد الكهنوتية، درس في كلية الحقوق، انتخب عدة مرات نائباً عن الموصل في المجلس النيابي، أصدر جريدة الزمان البغدادية عام 1937، توفي في بغداد عام 1982. الورد، المصدر السابق، ص180 .

(3) م . م . ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1956 الجلسة 1، 5 حزيران 1956، ص766.

(4) المصدر نفسه، ص767.

(5) جمال عمر نظمي: ولد في بغداد عام ١٩١٤ ، أتم دراسته في الجامعة الأميركية في بيروت وحصل على شهادة بكالوريوس فنون في العلوم السياسية عام١٩٣٧ ، عاد إلى بغداد ودرس الحقوق وتخرج فيها عام ١٩٥٦، شغل عدة مناصب إدارية في الحكومة العراقية بما في ذلك معاون سكرتير مجلس الوزراء وقائمقام ومتصرف لرؤساء العديد من المناطق ، انتخب نائبا عن رانية عام ١٩٥٣ ،وعين وزيرا للزراعة عام ١٩٥٧، ووزيرا للشؤون الاجتماعية عام ١٩٦٥ وسفيرا للعراق في سويسرا من ١٩٦٦ - ١٩٦٧، توفي عام ١٩٦٧. مير بصري ، اعلام التركمان والادب التركي في العراق الحديث ، دار الوراق ، (لندن ،١٩٩٥)، ص 61.

(6) م . م . ن، **الدورة** الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957، الجلسة 8، 23 شباط 1958، ص 120.

(7) عبد الوهاب مرجان: ولد في الحلة عام 1907 تخرج في كلية الحقوق عام 1933، عمل قاضياً وممارساً للمحاماة قبل ان ينتخب نائباً عن الحلة في مجلس النواب 1947،انتخب رئيساً لمجلس النواب أكثر من مرة في المدة 1948 – 1958 شغل مناصب وزارة متعددة مثل الاشغال والموصلات المالية والزراعة وشكل حكومة وحيدة عام 1957 – 1958، توفي عام 1964. حسن احمد ابراهيم المعموري، عبد الوهاب مرجان ودورهُ السياسي في العراق حتى عام 1958 رسالة ماجستير ، كلية التربية، (جامعة بابل،2007).

(8) م . م . ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957، الجلسة 12، 25 كانون الثاني 1958، ص247.

2. Abdullah Kazim, "Hussein Jamil's Views and Positions in the Iraqi Council of Representatives 1948-1950," Maysan Research Journal, Faculty of Education, University of Maysan, Vol. 3, No. 6, 30 June 2007.
3. Abdullah, Ammar Yusuf, Mosul during the May 1941 Movement, Ibn al-Athir Publishing House, (University of Mosul, 2022).
4. Al-Akkam, Abdul Amir Hadi, History of the Iraqi Independence Party 1946-1958, Dar Al-Hurriya Publishing House, (Baghdad, 1980).
5. Al-Bajji, Adnan, Mazahim al-Bajji: A Political Biography, Centre for Historical Studies and Documents, (London, 1989).
6. Al-Bakaa, Hind Taher Khalaf, Iranian-Soviet Relations 1941- 1951, Master's Thesis, Faculty of Education, (Al-Mustansiriya University, 2004).
7. Al-Fahd, Abdul Razzaq Mutlak, Political Parties in Iraq and Their Role in the National and Pan-Arab Movement, 1943- 1958, Al-Muttaba'at Publishing and Distribution Company, Beirut, 2011.
8. Al-Hassani, Abdul Razzaq, History of Political Parties, Al- Abjadiyya Centre for Printing and Publishing, (Beirut, 1983).
9. Aliwi, Hassan Hadi, Secret and Public Political Parties in Iraq, Riyad Al-Rayyes Publishing House, (Beirut, 2010).
10. Al-Jadri, Kamel, Memoirs of Kamel Al-Jadri and History of the National Democratic Party, Dar Al-Tali'ah, (Beirut, 1975).
11. Al-Jawwal, Khalid Ahmad, Encyclopedia of Prominent Politicians of Royal Iraq 1920-1958, Vol. 2, Dar al-Shu'un al- Thaqafiyya al-'Amma, (Baghdad, 2013).
12. Al-Maamouri, Hassan Ahmad Ibrahim, Abdul Wahab Marjan and His Political Role in Iraq until 1958, Master's Thesis, Faculty of Education, (University of Babylon, 2007).
13. Al-Mahmoudi, Uday Hamid Mahdi, The Role of Dulaim Representatives in the Iraqi Parliament 1925-1958, Master's Thesis, Faculty of Humanities, (University of Anbar, 2011).
14. Al-Mawsu'ah al-'Alamah al-Wataniyyah wa al-Qawmiyyah al- 'Arabiyyah (Encyclopaedia of Arab Nationalism and Pan- Arabism), Dar al-Hikmah, London, 1999.
15. Al-Muttabai, Hamid, Encyclopedia of Iraqi Figures in the Twentieth Century, Vol. 2, Dar al-Shu'un al-Thaqafiyya al- 'Amma, (Baghdad, 1996).
16. Al-Nahhas, Zuhair Ali, "The National Press and the Issue of Low Wages in Iraq in 1946," Adab Al-Rafidain Magazine, Issue 37, Faculty of Education, University of Mosul, 2003.
17. Al-Obaidi, Samir Abdul Rasul Abdullah, Muhammad Siddiq Shanshal and His Political Role in Iraq until 1959, Master's thesis, Faculty of Arts, (University of Baghdad, 1997).
18. Al-Shimri, Muhammad Radi Al-Kaid, The Iraqi Parliament's Position on Political Rights and Freedoms during the Monarchy, 1925-1958, Doctoral Thesis, Faculty of Arts, (Kufa University, 2018).
19. Al-Suwaidi, Tawfiq, My Memoirs: Half a Century of Iraqi History and the Arab Cause, Dar Al-Faris Publishing and Distribution, (Jordan, 2010).

20. Al-Talib, Omar Muhammad, Encyclopedia of Mosul Media in the Twentieth Century, Mosul Studies Centre, (University of Mosul, 2008).
21. Al-Ward, Baqir Amin, Modern Iraqi Media: Dictionary and Biographies 1869-1969, Dar al-Shu'un al-Thaqafiyya al- 'Amma, (Baghdad, 1978).
22. Al-Watan newspaper, issue 313, (Baghdad), 17 February 1947.
23. Al-Zarri, Adnan Sami Nazir Bek, Abdul Jabbar Al-Jumard: His Cultural Activities and Political Role, Dar Noon for Printing and Publishing, (Mosul, 1991).
24. Al-Zarri, Adnan Sami, The Iraqi Council of Representatives during the Monarchy (1925-1958): The Experience of Mosul Representatives, Vol. 1, Al-Basair Foundation for Studies and Publishing, (Baghdad, 2020).
25. Badr, Duaa Sabah, The Role of Members of Parliament from Muntafiq in the Iraqi Council of Representatives, 1946-1958, Master's Thesis, Faculty of Arts, (University of Dhi Qar, 2016).
26. Basri, Mir, Turkmen Figures and Turkish Literature in Modern Iraq, Dar al-Waraq, (London, 1995).
27. Eleventh electoral term, extraordinary meeting of 1947, Government Printing Press, (Baghdad, 1947).
28. Fifteenth Electoral Term, Extraordinary Meeting of 1956, Government Printing Press, (Baghdad, 1956).
29. Fifteenth Electoral Term, Third Ordinary Session of 1957, Government Printing Press, Baghdad, 1958.
30. History of Iraqi Ministries, Vol. 6, Vol. 7, Vol. 8, Dar al- Shu'un al-Thaqafiyya al-'Amma, (Baghdad, 1988).
31. Hussein, Fadel, The Fall of the Parliamentary System in Iraq, Al-Shaab Printing Press, (Baghdad, 1975).
32. Kazim, Haider Attia, "An Examination of Parliamentary Audacity in the Iraqi Council of Representatives, 1945-1947: The Case of Representative Abdul Razzaq Al-Sheikhi," Madad Al-Adab Journal, College of Education, Iraqi University, Vol. 1, No. 20, 1 June 2020.
33. Khaduri, Majid, The System of Government in Iraq, Al- Ma'arif Press, (Baghdad, 1946).
34. Khalil, Adel Ghafouri, Public Opposition Parties in Iraq 1946-1954, Al-Maktab Al-Alamia, (Baghdad, 1984).
35. Minutes of the House of Representatives, 10th electoral term, third regular meeting of 1945, Government Printing Press, (Baghdad, 1946).
36. Political Figures in Modern Iraq, Vol. 1, Dar al-Hikma, London, 2004.
37. Qanbar, Afrah Fadel, Hamdi al-Baja Ji and his role in Iraqi politics 1887-1948, Master's thesis, Faculty of Arts, (University of Baghdad, 1995).
38. Sawt al-Ahrar newspaper, Issue 158, (Baghdad), 2 January 1947.
39. Shinawa, Ali Abdul, Muhammad Rida al-Shabibi and His Intellectual and Political Role until 1932, Dar Kofan Publishing, (Baghdad, 1996).

40. The Twelfth Electoral Term, First Regular Session of 1948, Government Printing Press, (Baghdad, 1949).
41. The Twelfth Electoral Term, Fourth Regular Meeting of 1951, Government Printing Press, (Baghdad, 1952).
42. The Twelfth Electoral Term, Third Regular Meeting of 1950, Government Printing Press, (Baghdad, 1951).
43. Thirteenth Electoral Term, First Regular Meeting of 1952, Government Printing Press, Baghdad, 1953.
44. Thirteenth Electoral Term, Second Regular Meeting of 1953, Government Printing Press, (Baghdad, 1954).
45. Twelve-year electoral cycle, second regular meeting of 1949, Government Printing Press, (Baghdad, 1950).